الأمم المتحدة

A S

Distr.
GENERAL

A/40/265
S/17125
24 April 1985
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الأربعون
البند ٣٥ من القائمة الأولية*
سياسة الفصل العنصري التي تتبعها
حكومة جنوب افريقيا

مجلس الأمن
السنة الأربعون

رسالة مؤرخة في ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٨٥ وموجهة
الى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة
الدائمة لاستراليا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل اليكم نص بيان أدلى به وزير الخارجية الاسترالي ، السيد بيل هايدن ، عضو البرلمان ، في مجلس النواب بتاريخ ١٨ نيسان/ابريل ١٩٨٥ وقدم فيه مدونة استرالية لقواعد سلوك الشركات الاسترالية ذات المصالح التجارية في جنوب افريقيا .

وأكون ممتنا لو أمكن تعميم هذا البيان بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، بموجب البند ٣٥ من القائمة الأولية ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) كافان و. هوج
الممثل الدائم بالنيابة

* A/40/50/Rev.1

مرفـــق

بيان أدلى به وزير الخارجية الاسترالي ، السيد بيل هايدن ،
في مجلس النواب بتاريخ ١٨ نيسان/ابريل ١٩٨٥ عند تقديمه
لمدونة استرالية لقواعد سلوك الشركات الاسترالية ذات المصالح
التجاريـــة في جنـــوب افريقيا

السيد الرئيس ،

لقد اعربت حكومات متعاقبة في هذا المجلس وفي عدة مناسبات عن مقتها لنظام القتل والظلم ، نظام الفصل العنصرى الذى يمارس في جنوب افريقيا ، وسخطها عليه . وسيذكر الاعضاء المحترمون أنني ، منذ عهد قريب ، في ٢٢ آذار/مارس ، قد أعربت عن سخط الحكومة على قيام الشرطة بقتل ما لا يقل عن ١٧ من مواطني جنوب افريقيا السود في اليوم الذى سبق الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لمذبحة شاربفيل الشائنة . ويسرني أن أقول ان ملاحظاتي قد لقيت ترحيبا قلبيا من جانب عضو جولد ستاين المحترم الذى ينطق باسم المعارضة في مجال السياسة الخارجية .

وكانت أعمال القتل في ويتنهيغ ذروة سلسلة من الاصطدامات العنيفة بين السكان السود والشرطة في جنوب افريقيا . فقد قتل ما لا يقل عن ٢٠٠ شخص في السنة الماضية أثناء التظاهرات ضد الفصل العنصرى . وقبل حادثة ويتنهيغ ، كان قد قتل ١٨ شخصا وجرح أكثر من ٢٠٠ شخص في اضطرابات كروسرودز . وفي الحقيقة ، قتلت سلطات جنوب افريقيا حتى الآن في هذه السنة أكثر من ١٠٠ شخص . وتم احتجاز العديد من الزعماء غير البيض . وتستمر الاضطرابات والمقاومة بين مواطني جنوب افريقيا من غير البيض في التصاعد ، برغم القوة الرسمية المحشودة ضدهم .

ان جنوب افريقيا فريدة من نوعها بصورة محزنة ؛ فقد أقامت دستورها ذاته على أساس العنصرية ؛ ونظمت مجتمعها على أساس العنصرية ؛ وها هي تدافع عن العنصرية بأشد قوانين الأمن وأجهزته بطشا . وقد كان دفاع حكومة جنوب افريقيا عن هذا النظام العنصرى عدوانيا ووحشيا . فقد ردت على المخالفة ، مهما كانت سلمية ، بقمع مضطرد . وبدلا من أن تحلل أسباب مشاكلها وآثارها ، واصلت تضليل نفسها بالقاء اللوم على ما يسمى بالعناصر الثورية ، والزعم بأن تمويلها وتوجيهها يأتيان من خارج البلد . وفي الحقيقة هنالك دلائل تشير الى أنها تعد العدة للاندفاع بقوة أكبر نحو المعارضة غير البرلمانية . فقد ألقي القبض على زعماء الكنيسة ورعاياهم لمنعهم من التظاهر ضد تدابير الحكومة . وفرض وزير القانون والنظام حظرا لمدة ثلاثة أشهر على جميع اجتماعات تسع وعشرين منظمة معينة ، بما فيها الجبهة الديمقراطية المتحدة . وقد وضع قيد الاحتجاز بالفعل خمسة عشر من الزعماء والنقابيين السود الذين وجهت اليهم تهمة الخيانة . وفهم أن عددا آخر منهم محتجزون دونما تهمة .

ان هذه الاعمال تكشف في جميع تفاصيلها المشعة عن عزم حكومة جنوب افريقيا على خنق التعبير عن المخالفة الشعبية لسياساتها ، مهما كان التعبير عن هذه المخالفة سلميا . وهي تدل على فراغ وعود حكومة جنوب افريقيا بالدخول في حوار حقيقي وبناء مع الزعماء السود .

لقد قررت حكومة جنوب افريقيا الآن أن تتخلى عن تشريع اللاأخلاقية الذى وضعته فأحدث كثيرا من المآسي الشخصية داخل جنوب افريقيا ولقي كثيرا من السخرية خارجها . وهذا التغيير يستحق الترحيب وينبغي أن يعترف به . لكنه يجب الاعتراف أيضا بأنه تقدم طفيف طالما أن الأجزاء الأساسية الاخرى ، كجهاز القمع العنصرى ، باقية . وأشير بذلك الى تشريعات مثل قانون المناطق الجماعية وقوانين المرور وآلية يوم العمل الكامل لدى الفصل العنصرى .

ان العنف المتواصل والخسائر في الارواح والانتقاص من الحرية في جنوب افريقيا هي ، بالنسبة للاستراليين ، مسائل تسبب قلقا عميقا . لقد قمنا بحث جنوب افريقيا بأشد العبارات قوة على التخفيف من التوترات العنصرية واقامة حوار مع زعماء يمثلون اولئك الذين يعارضون سياساتها . وان الحكومة الاسترالية بالتأكيد لا تستطيع ، في الظروف الحالية ، أن تقبل مصداقية ادعاءات جنوب افريقيا باعتزامها اصلاح النظام الاجتماعي الذى يسبب هذا الانقسام. ان هذا النظام ــ أى هذا الانكار الاساسي لحقوق الانسان ــ هو السبب الجذرى للعنف والمواجهة التي تمزق جنوب افريقيا . وان الفصل العنصرى هو الذى أوجد كل هذا التوتر والاضطراب في الجنوب الافريقي بشكل عام وأدى الى تفاقمه . ولهذه الأسباب مجتمعة ، تواصل الحكومة الاسترالية الحالية ، مثلما فعلت سابقتها ، اتخاذ التدابير في عدد من المجالات سعيا منها لحض حكومة جنوب افريقيا على التخلي عن الفصل العنصرى .

وقد وضعت الحكومة سياسة الحض هذه قيد النظر ، وأجرت استعراضا واسع النطاق لجميع علاقاتنا مع جنوب افريقيا في أيار/مايو ١٩٨٣ . وكان من النتائج أن جرى تشديد في الشروط المطبقة على الطيران المدني والصلات الرياضية بين استراليا وجنوب افريقيا . وقد كان من بين العلاقات التي جرت دراستها في هذا الاستعراض الانشطة التجارية المعتادة للشركات الاسترالية في جنوب افريقيا . ولدى انعدام وجود جزاءات اقتصادية شاملة يعتمدها مجلس الأمن التابع للامم المتحدة وينفذها الشركاء التجاريون الرئيسيون لجنوب افريقيا ،أدى هذا الاستعراض الى ان تقرر الحكومة أن تسمح باستمرار هذه الانشطة ولكن دون مساعدة رسمية يمكن تجنب تقديمها . وفي هذا الاطار تقرر أيضا التحقيق في مسألة ما اذا كان ينبغي مراعاة مدونة طوعية لقواعد السلوك من جانب الشركات الاسترالية ذات المصالح التجارية في جنوب افريقيا . وأود أن أعلن للأعضاء الافاضل أن الحكومة قررت ، بنتيجة هذا التحقيق ، وضع مثل هذه الخطة .

وواضح أنه ما من شركة استرالية ترضى بأن تواصل الانشطة التجارية في جنوب افريقيا

مما قد يكون فيه استغلال لظروف العمالة الغريبة التي تنشأ بسبب الفصل العنصري . فلدى العديد من البلدان المتقدمة الرئيسية مدونات طوعية ، رسمية أو خاصة ، لقواعد السلوك خاصة بأنشطة شركاتها الوطنية العاملة في جنوب افريقيا كالمدونتين الانكليزية والكندية ومبادئ سالفان في الولايات المتحدة الامريكية . وقد تم الاعتراف بأنه كان لهذه المدونات أثر معدل في حالة العمل في جنوب افريقيا . وسوف توحد المدونة الاسترالية لقواعد السلوك مقاييس الشركات الاسترالية في جنوب افريقيا مع مقاييس الشركات العاملة هناك في ظل أحكام المدونات الاخرى .

ان المدونة الاسترالية المقترحة تأخذ في الاعتبار التطورات الاخيرة في العلاقات الصناعية في جنوب افريقيا . فمنذ عام ١٩٧٩ ، وعقب قبول حكومة جنوب افريقيا لعدد من التوصيات التي قدمتها لجنة وايهان للتقصي في علاقات العمل ، تطورت النقابات السوداء بصورة ملموسة ، كما تطور نظام العلاقات الصناعية الذى تعمل بموجبه . فقد حذفت من قانون العمل الاحكام التي تميز على أساس الجنس ، كما أن الحماية من الاكراه ومن الفصل التعسفي من جانب أرباب العمل أصبحت مكفولة بموجب القانون . ورغم هذه الاحكام القانونية ، ما زالت توجد قيود كبيرة على العمال السود . فما زال الحق في الاضراب مقيدا ، مثلا ، وما زال العمال السود مقيدين بالقوانين التي تقع خارج النطاق المحدد للعلاقات الصناعية ؛ قوانين التحكم بالهجرة كقانون المناطق الحضرية السوداء وقانون المناطق الجماعية . كما أن هناك أحكاما تضر بالعمال السود في مناطق أخرى ، بما في ذلك الحركية الوظيفية ، والتدريب والتعويض للعمال ، وسلامتهم . وهناك عدد من زعماء النقابات البارزين من بين أولئك الذين تحتجزهم سلطات جنوب افريقيا .

وعليّ أن أعترف بالشكوك التي تراود بعض الحركيين السود وغيرهم في جنوب افريقيا بشان فعالية مدونات قواعد السلوك . وقد قيل بأن مثل هذا التدبير له ، في أحسن الحالات ، أثر مخفف للفصل العنصرى بينما لا يتناول بالتغيير طبيعته وآثاره الاساسية . ويقول هؤلاء الاشخاص انه لا يمكن احداث التغييرات الاساسية في جنوب افريقيا الا بضغط اقتصادى خارجي قوى ، كالجزاءات الشاملة أو وقف الاستثمار . ويقولون بأنه ، بينما سيسبب مثل هذا العمل الجذرى مصاعب اقتصادية قصيرة الاجل للمواطنين السود في جنوب افريقيا ، لكنه الطريق الوحيد لضرب الفصل العنصرى بصورة مباشرة . ان قرار الحكومة لعام ١٩٨٣ لا يضع استراليا في موضع تتخذ فيه هذا التدبير من جانب واحد . وعليّ أن اؤكد أنه لا توجد حركة عامة تقوم بها بلدان أخرى بتنفيذ وقف الاستثمار أو مزيد من الجزاءات الاقتصادية الشاملة ولم يقم مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة باتخاذ مثل هذا الاجراء .

وينبغي أن يوضع في الاعتبار انه لو تصرفت استراليا من جانب واحد في هذا المجال (كما أوصى البعض بقوة) فاننا بذلك لن نعاقب الا أنفسنا ، ولن تتعرض جنوب افريقيا لآثار واضحة . وسوف يحتل مكاننا موردون آخرون . ويتعين لكي نكون مؤثرين أن تطبق الجزاءات من جانب جميع الموردين الرئيسيين لجنوب افريقيا . ونحن نعتقد أن المجتمع الدولي هو الذى يتعين عليه فرض الجزاءات الاقتصادية الفعالة بمن فيه من شركاء تجاريين رئيسيين لجنوب افريقيا وسوف ننفذ حظرا يكون من هذا النوع .

واني لعلى ثقة من أن استخدام مدونة استرالية لقواعد السلوك سيكون اجراء ايجابيا مثمرا . وهناك بعض الشواهد على أن القوة الاقتصادية للسود ، التي كانت سببا ونتيجة على السواء لتطور النقابات العمالية للسود ، مازالت مستمرة في النمو . وسيكون لذلك في النهاية أثر هام على عملية التغيير والاصلاح في جنوب افريقيا وخاصة لأنه يؤثر على السود . وهناك عدة أسباب لهذا النمو المتوقع في القوة الاقتصادية للسود وهي : الزيادة المطلقة والنسبية في عدد السود بين السكان النشطين اقتصاديا وغلبة السود في القوة العاملة ، وتحركهم الصاعد نحو العمل في الوظائف المتخصصة ، وقوتهم الاستهلاكية الآخذة في النمو ، واستمرار تنظيمهم في المجال الصناعي . واني لعلى ثقة من أن الاستراليين جميعا يرحبون بهذه الاتجاهات .

وقد اتبعت الحكومات المتتالية في استراليا بقوة سياسات تهدف الى اظهار معارضة استراليا للفصل العنصرى وهذه السياسات هي : فرض قيود على اللقاءات في ميدان الرياضة ، واحترام حظر توريد السلاح ، والحد بشدة من الاتصالات الحكومية المباشرة مثل الاتصالات الخاصة بالترويج الرسمي للتجارة والخاصة بخدمات الخطوط الجوية . واستراليا مع ذلك لا تتطلب من الشركات تطبيق أى ممارسات معينة أو الالتزام بأية معايير للتوظيف في معاملاتها التجارية مع جنوب افريقيا أو داخلها ، رغم أن بعض الشركات قد يغطيها نطاق مدونات تجارية أخرى لقواعد السلوك . وقد صممت هذه المدونة لقواعد السلوك لمعالجة هذا النقص وهي تتفق والاجراء المتخذ من جانب دول تجارية رئيسية أخرى . وسوف يكون من شأن مدونة استرالية لقواعد السلوك تناسب حالة العمال الراهنة في جنوب افريقيا، أن تدعم عملية التغيير السياسي الاصلاحي في هذا البلد .

لقد كانت عملية اعداد مدونة استرالية متميزة لقواعد السلوك عملية معقدة طويلة . ولقد حاولنا أن نصدر وثيقة تعكس سياسة الحكومة بشأن العلاقات الاقتصادية مع جنوب افريقيا وموقف المجتمع الاسترالي من جنوب افريقيا ، وسياسات استراليا المتعلقة بحقوق الانسان وتشريعاتها في هذا الصدد والتطورات الأخيرة في جنوب افريقيا . وقد حرصت الحكومة في الوقت نفسه على مراعاة المصالح التجارية المشروعة للشركات الاسترالية التي لها مصالح في جنوب افريقيا .

وسوف تكون مدونة قواعد السلوك الاسترالية التزاما طوعيا يطبق على الشركات الاسترالية أو شركاتها الفرعية أو فروعها أو الشركات التابعة لها التي تعمل في جنوب افريقيا أو التي لها عمليات استثمار أو لها تمثيل هناك وتستخدم موظفين من غير البيض . وتتضمن المدونة في جزئها الخاص بالابلاغ شرطا بالنسبة للشركات التي تتقيد بها وهو أن تبلغ هذه الشركات الحكومة الاسترالية سنويا بامتثالها للمدونة ، الأمر الذى ستجرى مراقبته . وتتعلق الشروط الواردة في المدونة بجميع الموظفين من غير البيض الذين يعملون في شركات استرالية لها عمليات في جنوب افريقيا ، والمدونة تعكس قلق الحكومة من عمليات التمييز ضد الجميع من غير البيض بغض النظر عن خلفيتهم العنصرية أو الاثنية . وتستند أحكام المدونة على مبادئ دولية وداخلية مقبولة على نطاق واسع وتتمشى مع اتفاقيات حقوق الانسان الأساسية لمنظمة العمل الدولية ومع قانون استراليا المتعلق بالتمييز العنصرى .

ان الحكومة تقدر أن هناك من يتوقعون ويقولون أن المدونة لا ينبغي أن تكون اختيارية بل ينبغي أن تكون الزامية . ومع ذلك فقد اتبعت الحكومات الاسترالية المتتابعة المبدأ القائل بأنه لا ينبغي لدولة أخرى أن تمارس سلطة قانونية عبر اقليمية تمتد الى عمليات كيانات تجارية تعمل داخل استراليا . وقد أيدت كل الأحزاب السياسية هذا الموقف . وأذكر الاصرار الذى عارض به هذا البلد امتداد قانون الولايات المتحدة المضاد للاحتكار الى أنشطة شركات تجارية تعمل في استراليا . والاصرار في هذه الأحوال على أن تكون مدونة قواعد السلوك المقترحة الآن مدونة الزامية وتصاحبها عقوبات ، مع عدم وجود جزاءات الزامية معتمدة من قبل مجلس الأمن ، لن يتمشى مع هذا المبدأ الأساسي .

وسيكون على الشركات التي تتقيد بهذه المدونة أن تعمل على أن تكون طريقة تصرفها وتطبيقها للمعايير متفقين أساسا مع التزاماتها القانونية ومع معايير المسؤولية الاجتماعية المقبولة في استراليا . والمدونة لا تتطلب من الشركات أن تتخذ اجراء خارجا عما يمكن أن يعتبر بشكل معقول أنشطة تجارية عادية أو ممارسات للعلاقات الصناعية ، ولا يتوقع أيضا من الشركات أن تخرق قوانين جنوب افريقيا . ولهذه الأسباب تتوقع الحكومة وتأمل أن يوافق أكبر عدد من الشركات على التقيد بهذه المدونة .

و" مقاصد المدونة " تبين بوضوح أن تطبيق هذه المبادئ على عمليات الشركات الاسترالية التي لها مصالح في جنوب افريقيا هو ضمان بأنه لا ينبغي للشركات الاسترالية ان تستغل شروط التوظف الغريبة المتولدة عن الفصل العنصرى .

وفقرات المنطوق في المدونة ذاتها مكتفية ذاتيا وتغطي الجوانب الهامة للفصل العنصرى التي يمكن أن تؤثر على الأنشطة التجارية للشركات . وأحكام المدونة تشبه أحكام مدونات أخرى ولكنها تضع في الاعتبار التطورات اللاحقة في جنوب افريقيا مثل قبول نقابات العمال السود .

وعموما فان أحكام المدونة تتناول المسائل التالية :

(أ) لمحة عامة : يقدم للمدونة ببيان موجز للمبدأ الأساسي المتعلق بالمساواة في المعاملة بغض النظر عن العنصر .

(ب) انهاء الفصل القائم على العنصرية في مكان العمل : ترفض الفصل القائم على العنصرية الذى يعد شكلا كريها من أشكال التمييز العنصرى .

(ج) العمالة وممارسات العلاقات الصناعية : تطبق مبدأ المساواة في المعاملة في مجالي التوظيف والعمالة وممارسات العلاقات الصناعية .

ايلاء اهتمام خاص لانشاء نقابات العمال والمنظمات المشابهة .

(د) الأجر : تطبق المدونة المبدأ الأساسي للأجر المساوى لنفس العمل .

ويعترف هذا الحكم ، مع ذلك ، بأن البرامج المرحلية قد تكون ضرورية لتحقيق ذلك ولكنه يصر على أن مستويات الأجور الدنيا يجب أن تكون مناسبة .

(هـ) التدريب والادارة : تمتد بالمبدأ العام المتعلق بالمساواة في المعاملة الى مجال تدريب وتطوير الموظفين لتسهيل ترقية غير البيض ، الذين قد يكونون محرومين من التعليم بسبب الفصل العنصرى ، الى وظائف أعلى .

(و) قيود العمل : تقدم التوجيه الى الشركات لاتخاذ الاجراء المناسب للتخفيف من الآثار الضارة الناجمة عن القيود المفروضة على حقوق أهالي جنوب افريقيا من غير البيض والعمال المهاجرين في حرية الحركة والاقامة . ولأن هذه القيود تفرض خارج مكان العمل (غير أن لها آثارا مباشرة على اليد العاملة) فان الاجراء الموصى به يقتصر على تقديم المشورة والمساعدة فيما يتعلق بالمسائل القانونية .

(ز) نوعية الحياة : تأخذ في الاعتبار المشاق الاجتماعية والاقتصادية المفروضة على غير البيض في جنوب افريقيا وتقترح فوائد جانبية وتدابير أخرى شبيهة بالمزايا والتدابير التي من شأن رب عمل مسؤول اجتماعيا في استراليا أن يقدمها .

(ح) المراقبة : سيكون تقيد الشركات وامتثالها للمدونة بالاضافة الى الابلاغ عن هذين الأمرين من العوامل الرئيسية في نجاح المدونة .

وستتولى وزارتي شؤون المدونة ، بما في ذلك استمارة الابلاغ ، وما يتعلق بها من ردود سنوية تمثل الأساس للرصد الفعال . ويستهدف شكل الاستبيان الوارد في استمارة الابلاغ تحقيق الموازنة بين الحاجة الى معلومات تفصيلية عن الجوانب العملية الرئيسية في المدونة وبين متطلبات الايجاز والبساطة وتفادى التدخل في الأنشطة التجارية التي تضطلع بها الشركات .

ونظرا الى أن المدونة ستكون ذات طابع طوعي ، يستصوب أن تجرى قبل وضعها في صيغتها النهائية مشاورات مع جماعات المصالح الاسترالية المناسبة ، بغية الحصول على أقصى تأييد وطني لها . وعملية التشاور هذه ستضطلع بها وزارتي التي ستكتب قريبا الى المنظمات الصناعية الرئيسية ومجلس نقابات العمال الاسترالي والحملة المناهضة للاستغلال العنصري لالتماس آرائهم بشأن التحسينات التي يمكن ادخالها على المدونة . وفي أعقاب عملية التشاور ، سيجرى الاعلان عن المدونة على نطاق واسع وسأوجه دعوات عامة ومنفردة الى الشركات الاسترالية لكي تتقيد بها .

سيدى الرئيس ، ان الحكومة تتوقع أن تتقيد بالمدونة جميع الشركات الاسترالية التي لها مصالح في جنوب افريقيا . وستشجع الحكومة الشركات على التعهد علانية بالالتزام بالمدونة ؛ وهي تعتقد أن الالتزام التام بأحكام مدونة السلوك الاسترالية سيهيئ ظروفا معيشية أفضل لجميع مستخدمي الشركات الاسترالية ذات المصالح في جنوب افريقيا . وستعلي المدونة من شأن تلك الشركات وستزيد من فعالية المعارضة الاسترالية والدولية للفصل العنصرى .

كما تعتزم الحكومة رصد تنفيذ المدونة وتقييم فعاليتها ، كأساس تستند اليه استراليا لاستكشاف امكانية تحقيق التزام عالمي النطاق بمبادئها في اطار آلية متعددة الأطراف . وسوف نبحث عن الفرص المتاحة في الأمم المتحدة ، بما في ذلك الفرص المتاحة باعتبار استراليا عضوا في مجلس الأمن ، لكي نعزز هذه السياسة .

وأخيرا ، فقد قررت الحكومة اتخاذ خطوة حاسمة أخرى للاعراب عن بغضها الشديد للفصل العنصرى . اذ أن استراليا قد يعرض عليها ، بوصفها عضوا في مجلس الأمن ، اقتراح بفرض جزاءات اقتصادية الزامية على جنوب افريقيا . وليعلم الأعضاء الموقرون أن استراليا سوف تصوت لصالح مثل هذا الاقتراح . ودافعها الى اتخاذ هذه السياسة هو محاولة دفع حكومة جنوب افريقيا الى التخلي عن مبدأ فاسد وضار يؤدى حتما (بحكم كونه أساسا لجميع تصرفاتها) الى انتحار وطني والى زعزعة للاستقرار الدولي .

سيادة الرئيس ، أود أن أختتم بياني بتناول أمر منفصل ولكنه ذو صلة بالموضوع وتخامرني بشأنه مشاعر قوية ، ألا وهو ما يقال عن عزم بعض الاستراليين على الاشتراك في مباريات للكريكت هناك . وقد أعلن كثير من رياضيينا البارزين أنهم لن يشتركوا في مسابقات مع جنوب افريقيا : فهناك مارك ايللا لاعب الرغبي وتوم كارول وتوم كارانت لاعبا رياضة ركوب الأمواج ، وهم جميعا أمثلة مشرفة . كما أتخذ نفس الموقف عدد من الرابطات الرياضية ، مثل مجلس الكريكت الاسترالي ورابطة انقاذ لاعبي رياضة ركوب الأمواج ورابطة لاعبات البولنغ ورابطة لعبة الاسكواش الاسترالية . والحكومة ترحب بموقف هؤلاء الرياضيين وهذه المنظمات ، وتعرب عن احترامها لهم تقديرا لذلك .

أما الذين قد ينظرون في عروض للعب الكريكت في جنوب افريقيا ، فان عليهم أن يحذ وا حذ و أولئك وأن يرفضوا تلك العروض .

وقد يحاولون تبرير الأمر ، ولكن لعبهم كممثلين لا ستراليا في جنوب افريقيا سيفهم في مختلف أرجاء العالم باعتباره تأييدا استراليا للفصل العنصرى وستستغله سلطات جنوب افريقيا بهذه الصفة . ومثل هذه الأشياء المفزعة وقعت في جنوب افريقيا في الأيام الأخيرة ، وما سيدفع لهم من أموال مقابل اللعب هناك لا يعد و أن يكون ثمنا للدم . وأى جزاء مادى لن يعوض الضرر الفادح الذى يلحقه بشرفهم ومكانتهم العامة ارتباطهم بالفصل العنصرى .

انني أعلن اتفاقي مع صحيفة ايج (Age) فيما أعربت عنه من مشاعر في مقالها الافتتاحي يوم الثلاثاء الماضي وفيما ذهبت اليه من أن أى لاعب كريكت يقبل ثمن الدم هذا ينبغي أن يتحمل عقوبات قاسية يفرضها مجلس الكريكت الا ستراليي . وما يفكر فيه أولئك اللاعبون هو شيء لا يجدر بأى رياضي يمثل استراليا أن يفعله . فهم يرغبون في المتاجرة بمكانتهم كممثلين لبلدهم لكي تستغلهم حكومة جنوب افريقيا كرموز دعاية لكل ما يمثله الفصل العنصرى . وسوف تستغل حكومة جنوب افريقيا وجودهم لاضفاء قدر من الاحترام على أسلوب للحياة يستند الى عنصرية همجية عنيفة ويزدهر بفضل هذه العنصرية . وينبغي لهم أن يزدادوا احساسا بالعار بقدر ازدياد المبالغ المدفوعة لهم لقاء ذلك . وأنا شخصيا لا يمكنني على الاطلاق أن أفخر بفريق استرالي يضم لاعبين يضمرون مثل هذا القدر الضئيل من الاحترام لسمعة بلدهم .

— — — — —